غداة الذكرى: معنى التذكّر

بقلم أمل مكارم

عندما طرحت مجموعة من اللبنانيين، عام 2000، مسألة ذاكرة الحرب والمشكلات التي تحوطها، كان النسيان في ذورته، والناس في قبضة الماضي يتعايشون مع رموزه. مما جعلهم "ينسون" دون ان ينسوا.

فبعد انتهاء الحرب مباشرة قرر اللبنانيون طي صفحة الماضي، وكأن شيئاً لم يكن. واختاروا ان ينسوا كي يستعيدوا العيش، وان يصمتوا كي ينسوا.

وسوء الحال الذي عشناه خلال 15 سنة لم يكن غريباً عن الصمت الذي مارسناه في ما يخص قسطنا من المسؤولية عن هذه الحرب.

والحق ان زمن ما بعد الحرب في تاريخ الشعوب هو دائماً فترة يحتاج فيها المرء الى الابتعاد عن الحدث لاستيعاب الالم، اي ان فترة الحداد ولحظة خسارة شخص عزيز ليستا متلازمتين، بل هناك شيء من عدم التوافق الزمني بينهما، وهو عدم توافق بين زمن ما بعد الحرب وزمن الذاكرة.

يبقى ان هذا الانقطاع شهد في الحالة اللبنانية بعداً في منتهى الخطورة، لانه لم يتم العمل على وضع الماضي جانباً لفترة، ريثما تتم عملية التحول، وما جرى هو اجهاض لفترة التحول. هذا الاجهاض اخضع ذاكرة الحرب للرقابة القصوى ووضعها في خدمة السلطات السياسية. ورغم بعض التطور الذي حصل منذ ذلك الحسين بالنسبة الى تفاعل بعض اللبنانيين مع ماضيهم، لا تزال ذاكرة الحرب في حالة مرضية.

ذكرى 13 نيسان عادة، تذكرنا اننا نسينا، وبعدها تنسينا اننا تذكرنا.

لان ذكرى الحرب رغم فوائدها، تبقي المعنى مكبوتاً كما كان، والماضي حيث هو. انها تشير الى معنى الماضي في نطاق زمني محدود، دون تفريغه مما هو مسيء الى الحاضر. وهنا يكمن الفرق بين الذكرى التي هي وقفة عابرة امام الصورة، والتذكر الذي هو عمل. الذكرى بالطبع مناسبة للتنبيه الى عدم تكرار الماضي. اما التذكر فهو تفعيل لارادة عدم تكراره. الذكرى صورة مكبرة للماضي، في حين ان التذكر تظهير مفصل لتلك الصورة.

ومن المشكلات العديدة التي تعترض مغزى الذكرى بغياب التذكر، والتي يجب الاشارة اليها، خصوصاً في الحالة اللبنانية القائمة، هي ان تصبح الذاكرة اداة استبداد، في حين ان الهدف هو التحرر منها.

هل الزلزال الذي اوقعه العمل الارهابي الذي اودى بالرئيس رفيق الحريري غيّر هذه الحالة؟ اي انه دفع اللبنانيين الى الشروع في تجاوز الماضي؟

والحقيقة المتعلقة بجرائم الحرب، هو مطلب لا يعني اهالي الضحايا وحدهم، بل يعنينا جميعاً، لان جلاء الحقائق المتعلقة بتلك الجرائم، والاعتراف بها رسمياً، كفيل تطهير العلاقات بين اللبنانيين من العنف الذي خلفته الحرب في النفوس، ومصالحة ذاكرتهم، مما قد يسهل الحوار بينهم، خصوصاً حول مشكلاتهم المزمنة.

الا تبدأ من هنا مصالحة اللبنانيين بعضهم ببعض؟ أليست هذه الخطوة هي الكفيلة ارساء مصالحة وطنية على اسس لا يمكن الماضي زعزعتها؟ ألسنا بحاجة اليها لصون مصالحة الزعماء عندما يتفقون، وبحاجة اليها كمناعة ضد اللجوء الى السلاح عندما يختلفون؟ هل يمكن تجنب تكرار الماضي دون العمل على ازالة آثاره ومفاعيل اعماله المستمرة، والعمل على اتخاذ اجراءات قانونية وقائية اخرى، بدلاً من تجاهله والهرب الى الامام؟ كيف نستخلص الدروس ونكتب التاريخ ونفهم ما جرى للتيقظ لما يجري؟ كيف نترجم طموحاتنا في الديموقراطية، دون العمل على مواجهة ما لنا من مسؤوليات في حرب لم نتفق حتى الآن على تسميتها، في حين انها ألهبت لبنان خلال 15 سنة؟

هذا العمل الذي يتطلبه التذكر هو المسافة التي علينا اجتيازها لكي تصبح ذاكرة الحرب مشروعاً للغد؟

هنا نصطدم بغموض صورة الواقع من جراء تشابك عناصر عديدة بعضها ببعض. التشابك مثلاً بين الظاهر والباطن، بين الماضي والحاضر، بين وحدة الصف الوطني وانقسامه، بين مقتضيات الوحدة الوطنية والمصالح الطائفية والشخصية، بين انتفاضة الافراد وتبعيتهم لزعماء الطوائف، بين عفوية صرختهم وعزمهم على التغيير، بين شروط العيش المشترك والعناصر الخارجية المتداخلة فيه، بين السياسة وقدر التاريخ، بين الصدق والاكاذيب، الى ما هنالك من تعقيدات.

ما نراه حتى اليوم، من هذا الزلزال الذي اصاب المعادلة السياسية والامنية، والذي هز ضمائر الناس، وحرك انسانيتهم، واخرج جزءاً منهم من حالة رضوخ للامر الواقع الى حالة انتفاضية ضده، ما نراه من كل ذلك هي الدينامية المدهشة التي يتمتع بها جيل الشباب، والتي تعبر عن طاقاتهم، وحيوية مواهبهم الابداعية، وحبهم للوطن وللحياة".

وهذه الدينامية التي هي ثروة لبنان الحقيقية، شكلت بما لها من معان نوعاً من الانقلاب على الوضع الذي كان سائداً. الا انه من المبكر حتى الآن تقويم وظيفتها الاصلاحية، بل الثورية، اذ لا تزال في قبضة الطبقة السياسية التي تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن الاسباب التي ادت الى تلك الانتفاضة. ورغم المواقف الفردية هنا وهناك، ضد احتكار زعماء الطوائف لآراء الناس لا يمكن التأكيد على ان هناك شيئاً جوهرياً قد تغير.

يبقى إن اهمية ذكرى 13 نيسان هذه السنة، تكمن خصوصاً بالتقائها مع مطلب الحقيقة حول جريمة 14 شباط، وهو مطلب يتوحد حوله اللبنانيون، تعبيراً خاصة عن تعطشهم الى العدالة كما عن ارادتهم بالعيش المشترك، اذ ان الحقيقة هي المدخل الى تحقيق العدالة التي تصون مبدأ المساواة، اساس العيش المشترك.

وهذا المطلب الذي يبلور مطالب الناس بالنسبة الى قضاياهم، لا يمكن حصره، ولا تسييسه دون اضعاف حجة العدالة المطلوبة. والمريح بالنسبة الى تلك القضية هو ان الجزء المعنوي منها، اي الترميمي، بدأ يتحقق مع بداية تصحيح الظروف التي ادت الى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتي من الضروري استكمالها بتفكيك الاجهزة الامنية كافة (على الاقل بسبب تقصيرهم في القيام بمهماتهم، اي بحمايته، وكذلك حماية امن المواطنين الذين قضوا معه، والذين هم ضحايا مغيّبون). وبدأ خصوصاً يتحقق مع الاعتراف الرسمي للصفة الارهابية للجريمة، وهو اعتراف ضروري للانتقال من لحظة الكارثة الى مرحلة الحداد. ذلك، وإن كان هذا الانجاز قد تم لاسباب ليس لها علاقة بالعدالة.

استكمال هذه العدالة الترميمية امر ملح لكي تتجاوز البلاد آثار هذه الفاجعة. ولهذا السبب وغيره من الاسباب، من الملح ايضاً ان تغمر العدالة المنشودة، وان بقيت معنوية، اهالي ضحايا الحرب المغيّبين، والذين لا يزالون سجناء الماضي. وما ينتظرونه هو ايضاً جلاء الحقائق حول قضاياهم، واعتراف رسمي يثبت بأن هنالك حقاً قد سلب منهم. فتجاهل حقهم هذا يمنعهم من تجاوز جراحهم، واستعادة حياتهم.

فما نتمناه لهؤلاء الضحايا (ولجنة "ذاكرة للغد" هي بصدد وضع آلية لاحصائهم في database)، هو ان يكون مطلب الحقيقة الذي يجمع عليه اللبنانيون اليوم، منطلقاً لمطلب وطني باتجاه تعميمها على ضحايا الحرب، كما على ضحايا الحرب على السلام، ومنهم مروان حماده. وهنا اود الاشارة الى انه لم يكن يجوز السكوت عن محاولة اغتياله ولا عن اغتيال غيره من قبل، نظراً خصوصاً الى الوسائل التي اعتمدت لذلك.